وكذلك نددت اللجنة بشدة بقرار الحكم العسكري الذي بموجبه منع تعيين شخص معين في سلك التعليم بحجج وذرائع أمنية. واعتبرت ذلك تدخلاً مرفوضاً في سياسة التأهيل والتعليم للمؤسسات الأكاديمية.

كذلك انتقدت اللجنة سياسة السلطات العسكرية بتأجيل البحث في طلبات الجامعات بشأن تعيين أساتذة فيها من الخارج. وكذلك عدم السماح بنشر كتب معينة (قائمة تتضمن ٦٤٨ كتاباً) قائلة ان كل كتاب صغير يعتبر بحد ذاته مصدراً للمعلومات يعتبر كتاباً مشروعاً حتى ولو كان عنصريا.

وانتقدت اللجنة بصورة خاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ المتعلق بتنظيم أمور المؤسسات تلك واعتبرته أبعد ما يكون عن الحرية (**المصدر نفسه**).

وفي نهاية المذكرة قررت اللجنة تدعيم مبدأ الحرية الأكاديمية في جامعات المناطق المحتلة وأوصت بما يلي:

١ ــ الغاء الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بجميع بنوده.

٢ ــ العمل من أجل اقامة علاقات طيبة بين الجامعات وسلطات الحكم العسكري ومن أجل خلق ظروف تتيح الأمن والنظام والهدوء في التعليم بالجامعات.

٣ ــ بحث مشكلة التنظيم القانوني للجامعات في الضفة الغربية من جديد، وذلك باستشارة أكاديميين من اسرائيل والضفة.

٤ ــ يجب على الحكم العسكري الغاء قائمة الكتب الممنوعة وان يتيح للجامعات الحصول على كافة المصادر العلمية (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل الوطنية

أكدت الهيئات والشخصيات الوطنية في الأراضي المحتلة، رفضها الحازم لمشروع وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون الذي أقرته الحكومة الاسرائيلية يوم ٤/ ١٠/١٩٨١.

فقد اتهم بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس في تصريح له لمجلة البيادر السياسية، سلطات الاحتلال بالعمل على فرض مؤامرة الحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني. ووجه نداء ملحا الى جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، دعاهم فيه الى المحافظة على وحدتهم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**الرأي** (عمان)، ١٦/١٠/١٩٨١).

ومن جهته أعلن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، في تصريح له للمجلة نفسها، أن مشروع شارون سوف يلاقي الفشل لأن الشعب الفلسطيني بأسره يرفضه برمته.

وتناول خلف القرار الخاص بفصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية فقال: «ليس هناك فارق بين حاكم يرتدي الزي العسكري وآخر يرتدي الملابس المدنية».

أما حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، فقد أكد بدوره أن محاولات الاحتلال لخلق بدائل فلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد فشلت تماماً (**المصدر نفسه**).

هذا وكان، رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، قد أكد رفضه لمشروع شارون قائلاً: «مهما كان الهدف من سياسة شارون فعلى المسؤولين الاسرائيليين أن يفهموا أن الفلسطينيين في الداخل وفي الخارج موحدين حول هدف واحد هو حق تقرير المصير وحقهم في اقامة دولتهم المستقلة على أرضهم (**المصدر نفسه**).

أما ردود الفعل الشعبية على مشروع شارون وتعيين البروفيسور مناحيم ميلسون رئيساً للادارة المدنية فقد جاءت مع اخراج هذا التعيين الى حيز التنفيذ في بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الاستيطان في ظل مشروع شارون

يعتبر الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، أحد أبرز الوجوه العملية التي ينطوي عليها مشروع شارون، فالادارة المدنية المطروحة،